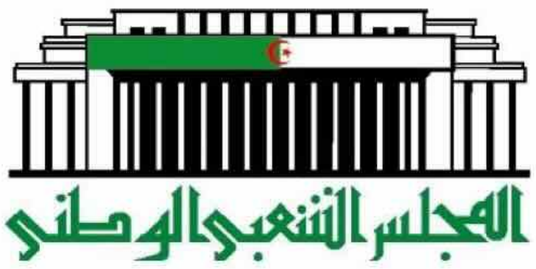

المؤتمر السادس والثلاثون

للاتحاد البرلماني العربي

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

26 –27 أيار / مايو 2024

تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية

المؤتمر السادس والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

26 –27 أيار / مايو 2024

تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الاتحاد،

معالي رئيس المؤتمر،

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء المجالس ورؤساء الوفود،

السادة المشاركون الأفاضل،

يشرفني أن اعرض عليكم تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية:

اجتمعت لجنة **الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية** في الساعة السابعة عشرة ونصف من يوم الأحد الواقع في 26 أيار / مايو 2024، وحضر هذا الاجتماع ممثلو الشعب البرلمانية، الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي، في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.

4.الجمهورية التونسية

5.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

6.جمهورية جيبوتي.

7.المملكة العربية السعودية.

8.الجمهورية العربية السورية.

9.جمهورية الصومال الفيدرالية.

10.جمهورية العراق.

11.سلطنة عُمان.

12.دولة فلسطين.

13.دولة قطر.

14.الجمهورية اللبنانية.

15.دولة ليبيا.

16.جمهورية مصر العربية.

17.المملكة المغربية.

18.الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

19.الجمهورية اليمنية.

بدايةً، تم انتخاب سعادة السيد يوسف رحمانية، عضو المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيساً للجنة، وسعادة السيد سيد أحمد محمد الحسن، عضو الجمعية الوطنية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مقرراً.

بعد ذلك أقرّت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- إعداد مشاريع القرارات السياسية والبرلمانية..
2- ما يستجد من أعمال.

مقدمة

ستبقى قضية فلسطين العربية، القضية الجوهرية والمركزية للأمتين العربية والإسلامية، مهما اشتدت واستشرت الممارسات الصهيونية الفاشية، بحق الأشقاء في فلسطين العربية، ورغم التأثير المباشر وغير المباشر، لهذا الصراع المحاط بقدر كبير من عدم اليقين بمدته وشدته، وانتشار مختلف تبعاته الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية على جميع شعوب المنطقة، ففلسطين، العروبة والتاريخ، ستبقى منارةً ساطعة نستدل بنورها، لتجسيد وترسيخ ثقافة التعايش والتسامح، والمحبة والسلام، ولن يستطيع الكيان الصهيوني المارق، تغيير هذه الحقائق أو تزييفها مهما فعل، ومهما تعددت أساليبه وممارساته العنصرية الدنيئة، وسيبقى التاريخ خير الشاهدين، على هذه الحقائق والثوابت إلى يوم الدين.

ومع اقتراب شبح المجاعة، وتفاقم المعاناة والكارثة الإنسانية، غير المسبوقة في قطاع غزة، ورفح، وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، جرّاء استفحال عنجهية الكيان الصهيوني، الذي طغى وتجبّر، ويفاخر برفضه الانصياع لإرادة ومطالبات المجتمع الدولي، بوقف اطلاق النار والكفّ عن ارتكاب أبشع مجازر الإبادة الجماعية بحق المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، ناهيك عن على اقتحام مدينة رفح الصامدة، **فإن لجنة الشؤون السياسة والعلاقات البرلمانية، وبعد مناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال، وتداول الآراء حول مضمونها، خَلُصَت اللجنة إلى التوصيات الآتية:**

1. **نجدد العهد والوعد،** لنصرة القضية الفلسطينية، ودعم شعبها الصامد، في وجه العربدة الصهيونية وممارساتها القمعية، الاستبدادية، والدفع باتجاه وقف إطلاق النار والمجازر الدموية والإبادة الجماعية، بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، مؤكدين على رفضنا الكامل للتهديدات الصهيونية، وتحذيرنا الشديد من وقوع كارثة إنسانية، تفوق حدّ التصور.
2. **ونطالب** مجلس الأمن الدولي، وجميع المنظمات الإنسانية الدولية الفاعلة، والبرلمانات والاتحادات البرلمانية الدولية، للعمل بجدّية، وتحمّل مسؤولياتهم القانونية، وممارسة جميع أنواع الضغط على سلطة الكيان الصهيوني، للانصياع لمقررات الشرعية الدولية ومجلس الأمن الدولي، لا سيما القرار رقم /2728/، بمبادرة من الجزائر، والذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية العاجلة، إلى قطاع غزة المدمر، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والمعتقلين.
3. **ونرحّب،** بتصويت أغلبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها المستأنفة العاشرة الطارئة، يوم الجمعة، 10 أيار/مايو 2024، لصالح القرار الذي قدّمته المجموعة العربية، لدعم أهلية دولة فلسطين الشقيقة في العضوية الكاملة، وفقاً للمادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة.

4. **العمل على** اغتنام تصويت أغلبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها المستأنفة العاشرة الطارئة، يوم الجمعة، 10 أيار/مايو 2024، لصالح القرار الذي قدّمته المجموعة العربية، بشأن العضوية الكاملة لدولة فلسطين ، وفقاً للمادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، **والتأكيد** مجدداً على أن عدم قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين، إنما يفتح الباب على مصراعيه لاستمرار الكيان الصهيوني، في عدوانه وانتهاكاته لمبادئ القانون الدولي، ونسف أي فرصة محتملة للسلام المنشود، ومضاعفة الجهود العربية والدولية لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة بهيئة الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار انضمام دول وازنة اسبانيا، ايرلندا، والنرويج ليصل عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين الى 143 دولة.

5. **نجدد** المطالبة بتجميد عضوية برلمان الكيان الصهيوني في محافل البرلمانات الدولية.

6. **ونؤكّد مُجدداً**، في جميع المحافل الدولية، على أنّ حلّ الصراع العربي-الصهيوني لن يكون ممكناً أو محتملاً إلاّ بإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وتفعيل وتطبيق ما نصّت عليه مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بفلسطين العربية وأهلها الصامدين، (والانسحاب من الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا وكفرشوبا والغجر) وكافة الأراضي اللبنانية المحتلة.
7. **ونحذّر**، من تبعات ممارسات سلطات الكيان الصهيوني وانتهاكاته المتعمدة، لحرمات المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، ومن مغبّة وخطرِ انتشار هذه الأعمال العنصرية الدنيئة، التي تعرقل الجهود الإنسانية الدولية لترسيخ قيم التسامح والتعايش والاحترام المتبادل، بين مختلف الشعوب والحضارات والأديان.
8. **كما نطالب** أعضاء الأسرة الدولية، ومنظماتها الفاعلة بعدم الخلط بين حرية الدين والمعتقدات، وحرية الرأي والتعبير، وتجريم أي أعمال هدفها معاداة الإسلام، وانتهاك قدسية وحرمة الرموز الدينية والروحية للأديان، وإدانتها جملةً وتفصيلاً، والعمل معاً على زيادة التنسيق والتعاون للارتقاء بالخطاب الإنساني، المبني على المحبة والسلام، وقبول الآخر بغض النظر عن المعتقد أو العرق أو الدين.
9. **ونرفض وندين ونستنكر**، العنف والتطرف والإرهاب العابر للحدود والقارات، أياً كانت الذرائع والحجج، مشددين على ضرورة التكاتف والتصدي لجميع الممارسات والأعمال الإرهابية الإجرامية، التي تستهدف وحدة الصف العربي، وتقويض استقراره وأمنه.
10. **ونشيد** بدور إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية، في الحفاظ على الحرم القدسي الشريف ضد اعتداءات المتطرفين المارقين، ومن خلفهم سلطات الكيان الصهيوني وقوات الشرطة العنصرية، ونثمن عالياً جهود المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، في الحفاظ على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وحمايتها، وصيانتها، والوصاية الهاشمية عليها.
11. **ونثمّن عالياً**، الجهود الطيبة والملموسة التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، على جميع المستويات وفي جميع المحافل العربية والاقليمية والدولية لنصرة اشقائها العرب لاسيما في فلسطين حيث تصدرت دولة الإمارات دول العالم في تقديم للمساعدات الإغاثية والطبية لقطاع غزة ، وفي بذل الجهود الدبلوماسية لوقف الكارثة

الانسانية للأشقاء في القطاع أثناء عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الذي اعتمد القرار 2720 ، ومساهمتها باعتماد قرارا بأغلبية 143 صوتا في الجمعية العامة الذي يطالب بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين ومنحها الامتيازات المستحقة في الاجتماعات الدولية والإقليمية. فضلا عن دورها الرائد بالاهتمام بالقضايا التي تشكل اهتماما عالميا وفي مقدمتها استضافة الإمارات لمؤتمر الدول الاطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ كوب 28 بهدف دفع التقدم في جهود مكافحة التغير المناخ وتعزيز العمل الدولي لمواجهة أحد أكثر التحديات الحاحا في العالم وهي فرصة برلمانية عربية مهمة لتعزيز جهود الدول العربية في هذا المجال.

12. **ونتوجه**، بعميق الشكر لمملكة البحرين الشقيقة، وجهودها المبذولة من خلال استضافة القمة العربية التي عقدت في منتصف شهر أيار/ مايو 2024، والتي كانت فرصة مهمة في هذه الأوقات الحرجة والمتأزمة، لمناقشة القضايا العربية الرئيسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، في ظل التصعيد العسكري غير المسبوق للكيان الصهيوني، على قطاع غزة، وعموم الأراضي الفلسطينية، **ويثمن**، مخرجات "قمة البحرين" في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإحلال السلام في المنطقة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة، وإنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وتوفير الخدمات التعليمية والرعاية الصحية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة، بالتعاون والتنسيق بين مملكة البحرين والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة، وتطوير التعاون العربي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي، **ويقدر عالياً**، زيارة **حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم** (حفظه الله ورعاه)، ملك مملكة البحرين الشقيقة، رئيس الدورة الحالية للقمة العربية إلى جمهورية روسيا الاتحادية، والزيارة الثانية إلى جمهورية الصين الشعبية مع إخوانه من قادة الدول العربية، من أجل تعزيز التحالفات مع هذه الدول حيث له أثر كبير ينعكس على قرارات الأمم المتحدة.

13. **ونثمّن عالياً**، الجهود والمساعي النبيلة التي ما بخلت بها يوماً الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، وما تبذله حالياً تحت قيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، ودورها المؤثر والفعال في دفع مجلس الأمن الدولي، لاتخاذ القرار 2728 الرامي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، فضلاً عن عملها الدائم لتوحيد كلمة العرب في المحافل الدولية، والخروج بتوصيات تُلبي طموحات شعوبنا العربية، في جميع الأقطار العربية.
14. **ونثمن عالياً**، الدور المحوري والرئيسي التي تلعبه المملكة العربية السعودية الشقيقة، **بقيادة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز**، التي لم تبخل يوماً بعظيم الإنجازات والإسهامات، والمبادرات والمواقف العروبية الأصيلة، التي هدفها دائماً رصّ الصفوف العربية، وإعلاء شأن الأمتين العربية والإسلامية في جميع المحافل الدولية، فضلاً عن دبلوماسيتها الرصينة، وثقافتها في نشر الحوار البنّاء والمثمر بين الأشقاء العرب لتجاوز الخلافات، وتوفير كل ما يخدم قضايانا العربية الجوهرية والمشتركة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

15. **ونشيد** بفاعلية الدبلوماسية لسلطنة عُمان الشقيقة، ومساهماتها المستمرة في توفير الأرضية المشتركة بين الفرقاء من العرب أو دول الجوار، لتيسير الحوار والتشاور، بشأن مختلف القضايا العربية المحورية، ونزع فتيل التوتر والاحتقان، الذي لا يخدم إلاّ أعداء الأمتين، العربية والإسلامية، ويهدد الأمن والسلم الدوليين.

16. **ونثمّن عالياً**، جهود دولة قطر الشقيقة، ممثلةً **بحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر**، للتوصل إلى هدنة إنسانية في قطاع غزة، والموافقة على إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية من دون شروط، خصوصاً الغذاء والدواء، **والإشادة** بدور دولة قطر الشقيقة نحو تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة، عبر الوساطات الدبلوماسية والمبادرات الإنسانية، وتقريب وجهات النظر وحل النزاعات سلمياً، مما يعزز الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة. إن هذه الجهود تؤكد التزام بلادنا بقضايا الأمة العربية، وسعيها لتعزيز التضامن العربي والتعاون بين الدول لضمان مستقبل أفضل.

17. **ونؤكّد دائماً**، على الدور المحوري لجمهورية مصر العربية الشقيقة، في تقريب وجهات النظر بين الأشقاء والفرقاء، كما عهدناها دوماً، ونثمّن عالياً مساعيها الحثيثة والبناءة، ودبلوماسيتها الرصينة، وإجراءاتها الدقيقة الهادفة إلى ضمان حقها المشروع في الحصص المائية العادلة، التي تعدّ جزءً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

18. **ونثمّن عالياً**، جهود كل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر الشقيقتين من اجل التوصل الى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ويشيد المؤتمر بالجهود الحثيثة التي تقوم بها مصر منذ اليوم الاول للازمة لإدخال المساعدات الانسانية الاغاثية الى القطاع من دون قيد او شرط خاصة الغذاء والدواء، والجهد الذي بذل عربيا واقليميا ودوليا.

19. **كما نُشيدُ** بالجهود الحثيثة والمتواصلة، التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية الشقيقة، رئيس لجنة القدس، في الدفاع عن المدينة المقدسة، وكل ما تقوم به وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس، من مساعٍ وجهود لتوفير الدعم اللازم، لصمود الشعب الفلسطيني الشقيق.

20. **ونسجل** بكل ارتياح استكمال مسار السلطة التشريعية في الجمهورية التونسية بتركيز المجلس الوطني للجهات والاقاليم (الغرفة الثانية) في تاريخ أفريل 2024 بعد الانتخابات التي تمت بشأنه في أوائل 2024.

21. **يؤكد المؤتمر**، خطورة التحديات التي تطرحها الهجرة غير النظامية، وتداعياتها السلبية الاجتماعية والاقتصادية على العديد من دولنا، ويثني على الجهود التي تبذلها الحكومة التونسية للحد من هذه الظاهرة ودعوتها لمعالجة الأسباب العميقة لها في إطار مقاربة إقليمية شاملة ومتضامنة، كما يدعم موقف تونس الرافض لأن تكون منصة عبوراً وتوطين للمهاجرين غير النظاميين.

22. **يعرب الاتحاد البرلماني العربي**، عن تضامنه مع الجمهورية التونسية ضد الضغوطات الاقتصادية والمالية التي تمارسها المؤسسات الدولية.

23. **ونحثّ** البرلمانات العربية والمجالس، على تقديم العون والمساعدة لجمهورية جيبوتي الشقيقة، وتمكين مؤسساتها الحكومية، لا سيما المؤسسة البرلمانية وما تمثله من سبيل مضمون نحو الديمقراطية التعددية، والحوار المثمر والبناء لما فيه خير البلاد والعباد.

24. **كما نشيد** باستضافة المملكة العربية السعودية الشقيقة لمحادثات جدة بين طرفي الأزمة في السودان الشقيق من أجل تثبيت الهدنة والتوصل إلى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار وإنهاء الأزمة بما يحفظ للسودان الشقيق سيادته ووحدته ويمكنه من استعادة أمنه واستقراره.

25. **ونُدين**، بأشدّ العبارات جميع الاعتداءات الصهيونية الغاشمة والمتكررة، على مختلف المناطق في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، ونستنكر تكرار الممارسات الأجنبية بحقّ الشعب السوري الشقيق. كما ندين القصف الأمريكي لبعض البلدات على الحدود السورية العراقية، دون أدنى مسؤولية قانونية أو أخلاقية، مشددين في الوقت ذاته على دعم الجمهورية العربية السورية الشقيقة، في جهودها الرامية لمحاربة الإرهاب الدولي الذي يستهدفها، وتقديم العون لها للخروج من أزمتها، بعيداً عن أي تدخلات خارجية هدفها النيل من سيادتها ووحدة ترابها الوطني، ومساندتها لاسترجاع كامل الجولان السوري المحتل.

26. **ونجدّد** الدعوة لجميع الأطراف السودانية الشقيقة، للتحلي بروح المسؤولية الوطنية، والبعد عن التشنج والتصعيد. فالحوار الجاد وتغليب المصلحة الوطنية العليا، هما السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار، الأمر الذي يتطلب اغتنام أي فرصة أو مبادرة أو قرار على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، لوقف إطلاق النار بشكل نهائي، والانخراط بحوارٍ وطني شامل يُسهم بإيجاد أرضية مشتركة، تؤهل السودان للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، تضمن وحدة السودان، وتلبي تطلعات شعبه الشقيق إلى الأمن والرخاء.

27. **وندينُ ونرفض** الأعمال الإرهابية الدموية والمتكررة، التي تستهدف جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة، ونحثّ البرلمانات والمجالس العربية الوطنية، على تقديم مزيد من الدعم والعون للأشقاء في الصومال، وتمكينهم بكل الوسائل المتاحة لصون وحدة جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة وسيادتها، وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي واستتباب الأمن فيها، فضلاً عن نشر قيم الحوار والديمقراطية وبسط سيادة القانون.

28. **وندينُ ونستنكر**، بأقسى العبارات القصف الأمريكي لبعض المنشآت العراقية على الحدود العراقية السورية، ناهيك عن عمليات الاغتيال الممنهج، التي تعد انتهاك فاضح لسيادة العراق الشقيق وأمنه واستقراره. ونؤكّد أنّ أمن العراق واستقراره، سيبقى دائماً جزء أساسي ومحوري من الأمن القومي العربي المشترك. كما نشيدُ بجهوده الاستثنائية والجبارة لمكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية، التي لن يكون لها مكان على أرض الرافدين، أرض الحضارات والكرامات.

29. **ونشيدُ**، الاتحاد بمبادرة دولة قطر الشقيقة لعلاج 1500 فلسطيني في مستشفيات دولة قطر، استمراراً لدعمها الثابت وجهودها المستمرة للتخفيف عن الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، **ونثمن** دور دولة قطر الشقيقة

نحو تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة، عبر الوساطات الدبلوماسية والمبادرات الإنسانية، وتقريب وجهات النظر وحل النزاعات سلمياً، مما يعزز الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة. إن هذه الجهود تؤكد التزام دولة قطر الشقيقة بقضايا الأمة العربية، وسعيها لتعزيز التضامن العربي والتعاون بين الدول لضمان مستقبل أفضل.

30. **كما نحثّ** الدول العربية، وبرلماناتها ومجالسها الوطنية الموقرة، العمل على تقديم العون والمساعدة لجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية الشقيقة، ودعم المؤسسات البرلمانية فيها، فضلاً عن الحاجة الماسة لتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبها الشقيق، وتطوير المشروعات الخدمية واستدامتها.

31. **نثمن** دور دولة الكويت الشقيقة في الحراك الدبلوماسي في بروكسل لشد التأييد الشعبي لوقف عدوان الكيان الصهيوني الغاشم على قطاع غزة ووقف الانتهاكات المستمرة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وعموم الأراضي الفلسطينية، ونثمن عالياً جهودهم الإنسانية والإغاثية لقطاع غزة.

32. **ونشدّد**، على الحاجة الملحة لتفعيل أسس العمل العربي المشترك، ومبادئ التضامن العربي الكفيلة، بإنقاذ لبنان وتمكين شعبه الشقيق، من تجاوز أزماته السياسية والاقتصادية المتراكمة، وذلك عبر ترسيخ الوحدة الوطنية اللبنانية وتجاوز الخلافات السياسية، ووضع المصلحة العليا للبلاد فوق كافة الخلافات السياسية، فذلك هو السبيل الأمثل لاستعادة الاستقرار والازدهار في هذا البلد العربي العريق. وفي الوقت ذاته، نُدين بأشد العبارات الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الأراضي اللبنانية خاصةً في الجنوب اللبناني ومنطقة البقاع، والشعب اللبناني الشقيق، مؤكدين على أن هذه الانتهاكات تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتهديدًا للأمن والاستقرار في المنطقة.

33. **ونثمن**، كل المبادرات الرامية إلى حماية وحدة وأمن واستقرار دولة ليبيا الشقيقة، ونرحب باجتماع قادة ليبيا تحت مظلة جامعة الدول العربية، كما نثمن دور مجلس النواب الليبي في إقرار قوانين الانتخابات المنبثقة عن لجنة 6 + 6 بهدف اجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية تحت ظل حكومة واحدة، والتوصل سريعاً إلى تسوية سياسية شاملة تُنهي الأزمة وتنهض بالبلاد، وتضعها على طريق التقدم والازدهار والرخاء. ونجدّد الثقة بإرادة الشعب الليبي الشقيق، وخياره الوطني في جمع الكلمة وتوحيد الصفوف، بعيداً عن حالة التشرذم والانقسام والاقتتال، التي لن تخدم إلاّ المتربصين بأمن واستقرار دولة ليبيا الشقيقة.

34. **ونُجدّد**، الدعوة لجميع الأشقاء العرب، للعمل معاً على دعم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لتحقيق تطلعات وطموحات الشعب الموريتاني الشقيق، بداية من محاربة الفقر والبطالة بين صفوف الشباب، وصولاً إلى تطوير التعليم بهدف تعزيز التضامن الاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، ومحاربة التطرف والإرهاب.

35. **وندعو**، إلى دعم جهود السلام الشامل والمستدام في الجمهورية اليمنية الشقيقة القائم على المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، والقرارات الأممية ذات الصلة وفي

مقدمتها القرار 2216، ودعم جهود المبعوث الأممي بما يحقق السلام المستدام والحل السياسي الشامل، ودعم جهود الوساطة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية الشقيقة، بقيادة **خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز**.

36. **ونؤكّد**، رفضنا القاطع والمطلق لنهج الوصاية والاستعلاء، الذي تحاول بعض الدول الأوروبية والغربية، اتباعه وفرضه على عدد من الدول العربية، المستقلة ذات السيادة، بهدف التدخل بشؤونها الداخلية، لا سيما ملف حقوق الإنسان، الذي أصبح مطيةً، للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية، ونطالب هذه الدول بالاهتمام بأوضاعها الداخلية، واتباع القنوات الدبلوماسية المعتمدة، والقوانين الناظمة للعلاقات بين الدول المستقلة ذات السيادة.

37. **ونؤكّد**، على ضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، التي يمر بها وطننا العربي، فهي لا تقل خطورة عن التحديات الأمنية والسياسية، وهنا تبرز أهمية الأمن العربي المشترك، الذي يوفر بيئة آمنة وخصبة تصبو إليها جميع الشعوب العربية، لإحياء المشاريع الاقتصادية العربية المشتركة، التي تعزز مناعة الحصن العربي، وقوته في مجابهة الهجمات الاستعمارية على اختلاف شدتها وقوتها.

38. **كما نؤكّد**، على الحاجة الملحة لاستمرار العمل العربي، بتطوير النظم والتشريعات البرلمانية وتحسينها، خصوصاً ما يتعلق بحقوق الإنسان العربي وكرامته، وتمكين جيل الشباب وتوفير الفرص الملائمة، للاستفادة من قدراتهم في بناء الدولة والمجتمع، فضلاً عن تفعيل ودعم مشاركة المرأة العربية، في العمل السياسي والبرلماني والتنموي، بهدف دفع المجتمعات العربية، باتجاه مزيد من التطور والتقدم والازدهار.

39. **ونحذر**، من مغبة الاستقواء بالقوات الأجنبية المعادية للمصالح العربية وشعوبها، لضرب السلم والأمن والاستقرار في أي بلد عربي، ناهيك عن خطورة هذه الأفعال وأثرها المدمر في تقويض وحدة الصف العربي، وفتح الباب مجدداً لنهب ثروات البلدان العربية وخيراتها.

40. ونُرحبُ، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 15 مارس/آذار 2024، بعنوان: "تدابير مكافحة كراهية الإسلام" وتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة، لمكافحة ظاهرة "الإسلاموفوبيا"، ونشدد على أهمية هذا القرار، في ظلّ تنامي خطاب الكراهية ومعاداة المسلمين.

41. **ونحث**، البرلمانات والمجالس الوطنية، في جميع الدول العربية، على التواصل الفعال والمنفتح والمثمر مع السلطات التنفيذية في بلدانهم، بهدف تعزيز الدبلوماسية البرلمانية، لما لها من دور فاعل ومؤثر في ترسيخ التضامن العربي، وإرساء مفهوم الأمن العربي المشترك، الكفيل بنهضة شعوبنا وتجنيبها لمختلف أشكال المكائد والمطامع، بثروات بلداننا سواء الطبيعية أو البشرية أو الجغرافية.

القرارات المتعلقة بالشؤون البرلمانية

أولاً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني العربي:

ضرورة تفعيل عمل وأنشطة اللجان الدائمة والمؤقتة حول فلسطين والقدس والأقصى.

ثانياً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني الدولي

1. إعداد مذكرة، تتناول القضايا الأساسية التي ستعرض أمام الجمعية العامة 149، والجمعية العامة 150 للاتحاد البرلماني الدولي، لتوزع على أعضاء الوفود العربية المشاركة.
2. تنظيم اجتماع تنسيقي للوفود المشاركة، قبل انعقاد الجمعية العامة 149، والجمعية العامة 150، والتنسيق مع المجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، خصوصاً فيما يتعلق بـ:

أ. وضع جدول أعمال الجمعيتين 149 و 150، وإعلام الشعب الأعضاء مسبقاً ببنوده،

ب. دراسة إمكانية تقديم طلبات باسم المجموعة العربية، لإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعيتين 149 و 150،

ج. التعاون مع ممثل المجموعة العربية، في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي،

د. التشاور حول ملء الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، إن وجدت،

هـ. إعداد تقرير عن وقائع ونتائج الجمعية العامة 149، والجمعية العامة 150، وتعميمه على جميع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد،

و. التغطية الإعلامية المباشرة لعمل الجمعية العامة 149، والجمعية العامة 150، من خلال موقع الاتحاد البرلماني العربي الإلكتروني وكذلك من خلال نشرة الاتحاد: ***"البرلمان"***.

ز. فتح وتفعيل حسابات للاتحاد البرلماني العربي، في مواقع التواصل الاجتماعي، والتغطية المباشرة واللاحقة لكافة نشاطات الاتحاد.

ثالثاً – التعاون البرلماني العربي – الإفريقي :

التباحث مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي حول الأمور التالية:

أ. ضرورة عقد اجتماع لجنة المتابعة مرتين في السنة، وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمؤتمر البرلماني العربي الإفريقي، كون المؤتمر14 شكل لجنة المتابعة الجديدة على النحو التالي:

عن الجانب العربي: مصر، الكويت، لبنان، ليبيا وفلسطين.

وعن الجانب الإفريقي: بوروندي، غينيا، مالي، ناميبيا، أوغندا.

ب. تنظيم الندوة البرلمانية المشتركة في عام 2024، تحت عنوان:

" الهجرة غير الشرعية"

ج. عقد المؤتمر العربي – الإفريقي الخامس عشر في عام 2024، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، بإجراء مشاورات مع الشعب البرلمانية العربية، من أجل تحديد مكان وزمان الاجتماع.

د. تفعيل وتشكيل لجان صداقة ثنائية، بين البرلمانات العربية والبرلمانات الإفريقية.

هـ. حث البرلمانات العربية والإفريقية، على الطلب من حكوماتهم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي.

رابعاً – العلاقات مع البرلمانات والمنظمات الأخرى :

1. تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية، وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية التي ينظمها الطرفان.
2. تعزيز العلاقة مع البرلمان العربي.
3. مواصلة وتعزيز العلاقات، مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية والدورات التي ينظمها الطرفان.
4. المشاركة في المؤتمر السنوي الدوري للاتحاد البرلماني الإفريقي.
5. المشاركة في الاجتماع السنوي، لبرلمان البحر الأبيض المتوسط المشاركة في المؤتمرات السنوية، لكل من الجمعية البرلمانية الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة.
6. العمل على توقيع مذكرات تعاون، مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتفعيلها.
7. توجيه الدعوات إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، التي يتعامل معها الاتحاد لحضور مؤتمرات الاتحاد المستقبلية.

خامسا – مقر الاتحاد وتفعيل دور الاتحاد وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية :

مقر الاتحاد

تقرر تشكيل لجنة برئاسة معالي السيد ابراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وعضوية:

- معالي السيد خالد المعولي، رئيس مجلس الشورى – سلطنة عمان،
- سيادة السيد محسن المندلاوي، رئيس مجلس النواب بالإنابة – جمهورية العراق،
- سعادة الدكتور زهير أبو فارس، عضو مجلس الاعيان – المملكة الأردنية الهاشمية.

للقيام بزيارة إلى دمشق، لمعاينة مقر الاتحاد، والاحتياجات المطلوبة، من أجل المباشرة بعودة المقر إلى دمشق.

تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي

العمل على إيجاد، آلية مناسبة لتفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي، سواءً من خلال تشكيل لجنة من الخبراء، أو عدد من البرلمانيين وصولاً إلى وضع آلية مناسبة للوقوف على المعوقات، الاحتياجات لتحقيق هذا الهدف.

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية

تؤكد اللجنة على أن جمعية الامناء العامين العربية قد أقرت من قبل مجلس الاتحاد البرلماني العربي، وعليه يجب اعتبارها جهازاً من أجهزة الاتحاد، وبالتالي يجب أن تكون تحت مظلة رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، مع حقها في العمل ضمن الأهداف التي انشأت من أجلها، لأن الامناء العامين، يتبعون لبرلماناتهم ومجالسهم، وبما ان هذه المجالس والبرلمانات يتشكل منها الاتحاد، فإنه من الأجدر أن تكون هذه الجمعية تحت مظلة الاتحاد كذلك.

واختتمت اللجنة أعمالها في تمام الساعة السابعة من مساءً من يوم الأحد الواقع في 2024/05/26.

ونرجو المؤتمر الكريم المصادقة على هذا التقرير.

المقرر

سيد أحمد محمد الحسن

الرئيس

يوسف رحمانية